

تقرير مرحلي بشأن تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

تقرير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة المقدم
للاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الدائمة التعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

20 – 23 نوفمبر 2017

اسطنبول، تركيا

الفهرس

2	أ) مقدمة
2	1. نبذة عن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة
	2. قرارات الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك
3	ب) عمليات المؤسسة في مجال تمويل التجارة من أجل التنمية
4	1. المساهمة في أمن الطاقة بالبلدان الأعضاء
4	2. دعم تصدير المنتجات الزراعية الرئيسية
5	3. تعزيز الصيرفة الإسلامية وخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء
6	4. تعبئة الموارد لتمويل التجارة
	5. تعزيز الدعم والتعاون عبر الحضور الميداني
7	ج) تطوير وتنمية التجارة والأعمال
7	1. منصات التعاون من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي
7	1-1 مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية
8	1-2 البرنامج الخاص لآسيا الوسطى
8	1-3 برنامج الجسر التجاري العربي الأفريقي
8	1-4 منتدى تنمية التجارة
9	2. الشراكة من أجل تطوير القدرات التجارية والمعرفة
10	2-1 تدريب وتشغيل الشباب في مجال التجارة الدولية
11	2-2 البرنامج الدولي لبناء القدرات التجارية وتعزيز دعم الوصول إلى الأسواق في السنغال
11	2-3 مبادرة تبادل الخبرات والمعرفة في غينيا "إنعاش القطاع الخاص"
12	2-4 برنامج تنمية السلع الزراعية: البن، والتمور، والقطن

1. نبذة عن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أنشئت بهدف النهوض بالتجارة وتحسين الأحوال الاقتصادية والحياة المعيشية للسكان في العالم الإسلامي. وقد دججت المؤسسة كافة أعمال تمويل التجارة التي كانت تضطلع بها نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك، وبدأت المؤسسة عملياتها في يناير 2008.

وقد عزز دمج أنشطة مجموعة البنك في مجال تمويل التجارة تحت مظلة واحدة من كفاءة المؤسسة في إنجاز المهام وسرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء في سوق تتحكم فيه بيئة الأعمال. وتقدم المؤسسة، بصفتها رائداً في مجال تمويل أنشطة التجارة المتوافقة مع أحكام الشريعة، خبرتها وتمويلاتها إلى الشركات والحكومات في البلدان الأعضاء. وتضع ضمن أولوياتها تشجيع التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتعمل المؤسسة، انطلاقاً من رسالتها المحددة في الولاية المنوطة بها، وفق المعايير العالمية لتكون محفزاً لتنمية التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وما سواها. وفضلاً عن تمويل التجارة وتحسين فرص البلدان الأعضاء في الوصول إلى التمويل، استحدثت المؤسسة في الآونة الأخيرة إدارة لتطوير الأعمال والتجارة لتطوير برامج تنمية تجارة متكاملة، تقدم المؤسسة مساعدات فنية ذات صلة للبلدان الأعضاء على نحو متكامل يتضمن تمويل التجارة وتطوير الحلول معاً. وسيتركز عمل هذه الإدارة على تعزيز التجارة وتيسيرها، وتنمية القدرات، وتكامل التجارة وتطوير سلع استراتيجية.

وتتوفر المؤسسة، بصفتها عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على إمكانية فريدة للوصول إلى البلدان الأعضاء والعمل على تيسير تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهدافها في النهوض بالتنمية الاقتصادية عبر التجارة. كما تيسر المؤسسة لرجال الأعمال في البلدان الأعضاء الحصول على تمويل التجارة، وتزودهم بالأدوات اللازمة لبناء قدراتهم في مجال التجارة، ليتمكنوا من التنافس بنجاح في السوق العالمية.

2. قرارات الدورة الثانية والثلاثين للجنة الكومسيك

اعتمدت الكومسيك، في دورتها الثانية والثلاثين القرارات التالية، وطلبت من المؤسسة مواصلة بذل جهودها للمساهمة في تعزيز التجارة والتعاون التجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- "تعرب عن تقديرها لأنشطة تمويل التجارة وتشجيعها التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وجمع الأموال من السوق العالمي لتمويل العمليات التجارية في البلدان الأعضاء، والمساهمة في تحقيق نسبة 20% المستهدفة للتجارة فيما بين البلدان الأعضاء".
- "تشيد بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبلدان الأقل نمواً، وتأخذ علماً بالجهود التي تبذلها لتنويع محفظتها وتقديم المزيد من التمويل لقطاع الزراعة ذي الأثر المباشر والبالغ على تحسين الإنتاجية وإيجاد فرص عمل وزيادة الإيرادات من الصادرات، والتخفيف من حدة الفقر".

- "تدعو البلدان الأعضاء لاستيفاء شروط عضويتها في مؤسسات مجموعة البنك (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) حتى يتسنى لمجموعة البنك تنفيذ المهام المنوطة بها بنجاح".
- تحيط علماً بالمبادرات التي تنفذها المؤسسة التي تهدف إلى تعزيز التجارة وتنمية القدرات من خلال مختلف برامجها الرائدة ولاسيما مبادرة المعونة من أجل التجارة بين البلدان العربية وبرنامج جسور التجارة للبلدان العربية والإفريقية وبرنامج الجسر التجاري للمعرفة.
- تحيط علماً بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنظيم منتدى هيئات تنمية التجارة لزيادة وعي القطاع الخاص بالبلدان الأعضاء حول جهود تيسير تمويل التجارة التي تقدمها المؤسسة، وتشجع مؤسسات القطاع الخاص في البلدان الأعضاء على المشاركة بفعالية في هذا المنتدى.
- ترحب بانطلاق البرنامج الخاص لآسيا الوسطى رسمياً بمكونه الخاص بتمويل التجارة، خلال الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، وتحيط علماً بجهود مجموعة البنك الإسلامي (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة) في إعداد هذا البرنامج وتنفيذه بفاعلية.
- تحيط علماً بالجهود التي تبذلها المؤسسة لتنفيذ برامج تجارية متكاملة لتطوير السلع بمزج تسهيلاتهما المرتبطة بالتمويل التجاري مع ما تقدمه من تدخلات للمساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة، وتطلب من المؤسسة إنشاء برامج مماثلة لسلع استراتيجية أخرى.
- تشيد بجهود المؤسسة لتنويع الأدوات المالية الإسلامية، ودعم برامج التدريب على التمويل الإسلامي، وتشجيع إيجاد حلول للتمويل الإسلامي على صعيد المحافل الدولية، وترحب بإعلان تنظيم فعالية حول تمويل التجارة الإسلامية، على هامش المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية المقبل.

(ب) عمليات المؤسسة لتمويل التجارة من أجل التنمية

تضطلع المؤسسة بهذا الدور من خلال خطي أعمال رئيسيين: (1) تمويل التجارة و (2) تنمية التجارة. ففي جانب تمويل التجارة، تمّول المؤسسة عمليات تجارة لصالح جهات حكومية سيادية، وللقطاع الخاص، والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال خطوط تمويل تقدمها البنوك المحلية والإقليمية.

وقد حققت المؤسسة، منذ إنشائها في 1429، إنجازات كبيرة في مجالي تمويل التجارة وتنميتها. وبلغ إجمالي التمويلات التراكمية المعتمدة 38.6 مليار دولاراً أمريكياً، وبلغت عمليات السحب 26.8 مليار دولار أمريكي. من جهة أخرى، بلغ إجمالي الأموال التي جمعت من البنوك الشركاء والمؤسسات المالية 28.8 مليار دولار أمريكي، ويعكس ذلك الدور التحفيزي المهم الذي تضطلع به المؤسسة لاجتذاب تمويلات لصفقات تجارية ضخمة لمنفعة البلدان الأعضاء. وفضلاً عن ذلك، واصلت المؤسسة تمويل عدد من البلدان الأعضاء في إطار اتفاقات إطارية متعددة السنوات للكثير من العملاء السياديين الكبار. كما واصلت المبادرات الإقليمية، مثل مبادرة أفريقيا، إحراز تقدم ملحوظ.

أما بشأن تنمية التجارة، تقدم المؤسسة، في إطار استراتيجيتها التي أُقرت مؤخراً (2016-2025) برنامجاً متكاملًا يقوم على التدخلات ويجمع بين تمويل التجارة وتنمية التجارة، وبناء القدرات ويعظّم أثرها في التصدي لبعض التحديات التي تواجه تنمية التجارة في البلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد تمزج المؤسسة بين تدخلاتها لتنمية التجارة التي تشمل المساعدات الفنية ذات الصلة بالتجارة، مع حلول تمويل التجارة في تصميم وتنفيذ برامج إقليمية محورية لتنمية التجارة.

وتشمل الأمثلة، من بين أمور أخرى، ما يلي: (1) برنامج تنمية صادرات البن الإندونيسية، (2) برنامج الجسر التجاري العربي الأفريقي الذي يتألف من مكويي تنمية التجارة، وتمويل التجارة للتصدي للتحديات المزدوجة للقطاعات والبلدان مثل محدودية فرص الحصول على التمويل، والأسواق الدولية، وتطوير التنافس القطاعي والإقليمي على نطاق صغير لتنفيذ برامج تنمية القدرات وتدابير تيسير التجارة.

1. المساهمة في أمن الطاقة بالبلدان الأعضاء

يشكل توفير الطاقة المستدامة محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولخدمات الطاقة آثار متعددة على الإنتاجية، والصحة، والتعليم، والأمن الغذائي. ووفقاً للتقديرات، فإن 3 بلايين نسمة في العالم لا يحصلون على الكهرباء، ونجد معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان النامية في آسيا. ويعدّ الافتقار للبنى التحتية وانعدام الطاقة من الأسباب الرئيسة لنقص الأداء في هذا القطاع في تلك البلدان.

ولذلك، فإن تحسين فرص الحصول على الطاقة أمر لا غنى عنه لتفجير الإمكانيات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة. وترى المؤسسة في دعم قطاع الطاقة أحد أهم ركائز استراتيجيتها للتدخل في البلدان الأعضاء. وعلى هذا النحو، لا تزال المؤسسة شريكاً تاريخياً يوفر تمويلاً لتأمين الوقود النفطي لتحقيق الاستقرار لتوليد الكهرباء لمنفعة عدد كبير من السكان المحرومين.

وفي العديد من البلدان الأعضاء التي يوجد بها عدد محدود من الممولين القادرين على تمويل صفقات الطاقة التي تتطلب تمويلات ضخمة، تضطلع المؤسسة بدور تحفيزي في تعبئة الموارد من الأسواق العالمية لتمويلات جماعية لصفقات الطاقة الكبرى. ويتسم التمويل الذي تقدمه المؤسسة لقطاع الطاقة بما يلي:

◀ في سنة 2016 (1437)، شكلت نسبة تمويل منتجات الطاقة نحو 60% من إجمالي التمويلات المعتمدة متوازنة بين النفط الخام وتمويلات المنتجات النفطية.

◀ تُخصّص النصيب الأكبر من التمويلات ذات الصلة بالطاقة لبلدان آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تلتها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

2. دعم الصادرات الزراعية الرئيسة

تستمر تدخلات المؤسسة في مجال الزراعة لتشمل السلع التي تساعد على إيجاد فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، والحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. ويذكر أن المؤسسة تقدم دعماً كبيراً للأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يستأثر قطاع الزراعة بنصيب كبير من محفظة تمويلات التجارة لأثر هذا القطاع القوي على تعزيز

الأمن الغذائي للمزارعين. وفي الواقع، فإن الزراعة تحصل على نصيب الأسد (54%) من محفظة تمويل التجارة في أفريقيا جنوب الصحراء. ويجدر بالذكر أنه على الرغم من أن تمويل الزراعة يخصص أساساً لتمويل المحاصيل النقدية (ولاسيما القطن والبقول السوداني)، فإن ذلك يساعد على تعزيز الأمن الغذائي لأن المزارعين يستخدمون جزءاً من المدخلات الزراعية الممولة لتمويل زراعة المحاصيل الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد التمويل المقدم للمزارعين على الحصول على مقابل لمحاصيلهم في حينه، ما يؤدي إلى تحسين دخل الأسرة. وعلاوة على ذلك، هناك عمليات تمويل على قلتها مخصصة للأمن الغذائي، وقد بلغت في سنة 1437-38هـ (2016) نحو 17 مليون دولار أمريكي منحت لحكومة مالي (المبلغ التراكمي 42 مليون دولار أمريكي).

وبالإضافة إلى الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسة في أفريقيا جنوب الصحراء، فقد قدمت كذلك تمويلات لمشاريع للبن (إندونيسيا) والقمح (كازاخستان) تساهم في تعزيز دخل ومعيشة المزارعين. وفيما يلي بعض التدابير التي اتخذت لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة الدعم المقدم إلى قطاع الزراعة:

◀ التآزر والشراكة مع إدارة الزراعة في البنك الإسلامي للتنمية للتعاون على زيادة التمويل لقطاع الزراعة في البلدان الأعضاء؛

◀ الشراكة مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

◀ الربط بين المنتجين والمشتريين في البلدان الأعضاء؛

◀ العمل الهادف لمواصلة التمويلات التي تعزز الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء.

في 1437-38هـ (2016)، بلغ إجمالي الاعتمادات الموجهة لقطاع الزراعة 13% من إجمالي المحفظة، أي ثالث أكبر مخصص بعد الطاقة. وخلال السنة، اعتمدت المؤسسة 16 عملية في قطاع الزراعة في ثمانية بلدان أعضاء. وفيما يلي السمات الرئيسية لتمويلات المؤسسة في هذا القطاع:

◀ يذهب الجزء الأكبر من التمويل لدعم سلع التصدير الرئيسية مثل القطن والبقول السوداني في القطاع الزراعي؛

◀ استحوذت منطقتا أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أكبر حصة في هذه المحفظة، وكانت الكاميرون وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغامبيا، والسنغال المستفيدين الرئيسيين.

3. تعزيز الصيرفة الإسلامية وخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء.

في إطار جهود المؤسسة للوصول إلى عدد أكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء، توفر المؤسسة تمويلات بالمرابحة للمؤسسات المالية المحلية والمصارف التجارية، وهذه بدورها تقدم تمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص. وهذا لا يسهم فقط في تلبية الحاجة الملحة للحصول على التمويل، بل يساعد أيضاً على تعزيز الصيرفة الإسلامية حيث تقدم أدوات التمويل الإسلامي للبنوك الشركاء. وفيما يلي أبرز ملامح دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4. تعبئة الموارد لتمويل التجارة

لم تكن سنة 1437-38هـ (2016) سنة عادية بالنسبة للمؤسسة من حيث تمويل عمليات تمويل التجارة. فانخفاض أسعار السلع الأساسية، وهشاشة بعض البلدان الأعضاء، وتدهور الجدارة الائتمانية لبعض العملاء، وزيادة تكلفة رأس المال وأسعار الفائدة، كلها عوامل شكلت تحديات حادت من قدرة المؤسسة على رفع حجم التمويل المستهدف من شركائها. وترجم ذلك إلى عدد أقل من صفقات التمويل الجماعي، وإلى انخفاض في حجم الأموال التي جرت تعبئتها من الشركاء. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أثبتت شبكة الشركاء مرونة قوية كعهدها في السنوات الماضية. وقد تمكنت المؤسسة هذه السنة من مواصلة الهدف الكبير بتوسيع شبكة الشركاء بإضافة شركاء جدد من المؤسسات المالية ومن البنوك.

وقد استطاعت المؤسسة أيضاً بفضل تعاونها مع الشركاء القدامى والجدد سنة 1437-38هـ (2016) من تعبئة 2.432 مليون دولار أمريكي في 22 عملية مشتركة في 15 بلداً عضواً. ويمثل هذا المستوى من الأموال المعبأة حوالي 56% من إجمالي تمويل التجارة التي قدمتها المؤسسة لعملائها هذه السنة. كما كانت هذه السنة 1437-38هـ (2016) سنة هامة للتعاون مع صناديق مجموعة البنك ومؤسساتها، إذ بلغ حجم التمويل من البنك الإسلامي للتنمية مستوى قياسياً قدره 897 مليون دولار أمريكي.

وستواصل المؤسسة التعويل على شبكة شركائها والمحافظة على نمو شبكتها من خلال الحفاظ على علاقتها مع شركائها الحاليين، وعقد شراكات جديدة تركز على بنوك التنمية المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية.

5. تعزيز الدعم والتعاون عبر الحضور الميداني

شرعت المؤسسة بالمشاركة مع مؤسسات مجموعة البنك في تطبيق مبادرة اللامركزية وتعزيز الوجود الإقليمي بهدف تفويض السلطات والمسؤوليات إلى الموظفين الميدانيين. وقد يسّر الحضور الإقليمي للمؤسسة من تقريب عملائها، مما مكنها من خدمة احتياجات البلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فالحضور الميداني يمكن المؤسسة من حسن تقدير المخاطر الناجمة عن التحديات المتزايدة في بيئة التشغيل وعدم الاستقرار في الأسواق العالمية.

ويسعى نهج "مجموعة واحدة" الذي تتبعه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مجال الحضور الميداني إلى ضمان ما يلي: (1) تحقيق خدمات مجموعة البنك بطريقة متجانسة؛ (2) تحقيق التآزر بين مؤسسات مجموعة البنك عند تطوير الأعمال وتنفيذ التدخلات؛ (3) تحقيق وفورات الحجم وتقاسم التكاليف.

وقررت المؤسسة أن تجعل من نقل بعضاً من الموظفين الأمامين إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية الوسيطة أولوية استراتيجية. وحتى الآن، تعاونت المؤسسة مع مؤسسات مجموعة البنك في المكتب الإقليمي للبنك في داكار (السنغال يغطي 11 بلداً في منطقة غرب أفريقيا)، وفي المكاتب القطرية الوسيطة في دكا (بنغلاديش) وإسطنبول (تركيا) وجاكرتا (إندونيسيا). إضافة إلى ذلك، انضمت المؤسسة في 2017م إلى بقية مؤسسات المجموعة في المكتب الإقليمي في الرباط وأسست فرعاً لها في دبي.

وقد بدأت استراتيجية اللامركزية وتعزيز الوجود الإقليمي تؤتي ثمارها اليا نعة التي تتمثل في تحسين العلاقة مع العملاء وزيادة التعاون الإقليمي، وزيادة حجم الأعمال والتمويلات المعتمدة. وهناك فوائد إيجابية جمة يمكن أن تجنيها

المؤسسة من حضورها الإقليمي، إذ بفضل الحضور في المكتب الإقليمي بداكار تيسر للمؤسسة الوصول إلى منطقة غرب أفريقيا، كما زاد الحضور الميداني في داكار من الكفاءة وحجم السحوبات في سائر أنحاء منطقة غرب أفريقيا.

تعدّ إندونيسيا أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، وهي أحد أكبر اقتصادات السوق الناشئة في العالم، ويلعب البن دوراً اقتصادياً واجتماعياً هاماً فيها. واستطاعت المؤسسة من خلال المكتب القطري الوسيط في جاكرتا العمل على إقامة برنامج تصدير البن الإندونيسي، مما زاد من البيع المؤجل والتغلب على نقص التمويل في السوق.

وتعد بنغلاديش من بين أكبر 12 دولة نامية وإحدى أكبر الأسواق في جنوب شرق آسيا. وقد أثمر حضور المؤسسة في دكا عن تحسن في العلاقات مع حكومة بنغلاديش، كما ساعدت المؤسسة على الوصول بسهولة أكبر إلى القطاع الخاص مما أدى إلى تزايد معدل السحب.

كما أظهرت السوق التركية، أحد أنشط محافظ المؤسسة، نمواً قوياً بالرغم من الاضطرابات السياسية الأخيرة. ونتج عن الحضور الإقليمي للمؤسسة في إسطنبول زيادة 860 مليون دولار أمريكي من التمويلات المعتمدة في 1437-38هـ (2016) أي ما يمثل 19-21% من مجموع تمويلات المؤسسة المعتمدة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال السنوات الثلاث المقبلة، إذ تُعدّ استراتيجية المؤسسة بتطبيق اللامركزية وتفويض السلطة والمسؤولية للميدان عنصراً أساسياً في تعزيز إبراز المؤسسة وأنشطتها الميدانية. كما ستواصل المؤسسة اللامركزية وتعزيز الحضور الإقليمي على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ج) تطوير وتنمية التجارة والأعمال:

1. منصات التعاون لأجل التكامل الاقتصادي الإقليمي

1-1 مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية

اضطلعت المؤسسة بمبادرة لتصميم وتنفيذ برنامج لتنمية التجارة الإقليمية مع التركيز بصفة خاصة على "تعزيز التكامل الإقليمي" لحفز النمو الاقتصادي والتنمية في إطار تعزيز التعاون والتكامل التجاري بين البلدان العربية وبقية بلدان العالم. وقد أطلقت مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية في ديسمبر 2013. وتتمثل أهداف البرنامج تحديداً فيما يلي:

➤ تعزيز القدرة التنافسية من خلال الإصلاحات في السياسات التجارية وتعزيز قدرات المؤسسات الداعمة للتجارة؛

➤ تعزيز قطاع الإمداد التجاري والاندماج في سلسلة القيمة

➤ تعزيز قدرات منظمات التعاون التجاري الإقليمية وشبه الإقليمية لحسن ضمان تنفيذ أفضل لسياسات التكامل التجاري وبرامجه.

أما الوكالات المنفذة للبرنامج فتضم خمس وكالات للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وجامعة الدول العربية، والبعثات الدائمة للدول العربية في جنيف، والمنظمات

الإقليمية العربية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومركز تدريب التجارة الخارجية المصري). وفي إطار برنامج المعونة من أجل التجارة في البلدان العربية، يضطلع شركاء المشروع بتنفيذ العديد من مشاريع المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة التي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية على وضع استراتيجيات صادرات وطنية، وتحسين قدراتها المؤسسية والبشرية في مجال تعزيز التجارة، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشاريع تنمية القدرات الخاصة بالقطاعات مثل "تطوير قطاع التمور في المدينة"، و "مشروع تنمية القدرة التنافسية التصديرية في لبنان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجوز" إلى جانب مشاريع تنويع القطاعات في تونس، والجزائر لتحسين قدرة التنافسي القطاعي للقطاعات الاستراتيجية، ولسلع البلدان المستفيدة. ويتوقع أن يكتمل تنفيذ البرنامج بحلول منتصف عام 2018، وسيعقبه تقييم خارجي للبرنامج.

1-2 البرنامج الخاص لآسيا الوسطى

أعدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في 2016 البرنامج الخاص لآسيا الوسطى لمعالجة بعض التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان الأعضاء في هذه المنطقة. وفي إطار الدور المكمل الذي تضطلع به المؤسسة والداعم لجهود مجموعة البنك الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء، تعمل المؤسسة بصورة وثيقة مع إدارة البرمجة القطرية والبنك الإسلامي للتنمية لإعداد وثيقة البرنامج. وتعد تنمية التجارة وتعزيز التكامل التجاري الإقليمي من مجالات الاهتمام الرئيسة للبرنامج.

والمكون التجاري للمبادرة له مجالاً تركيز فرعيين. يهدف المجال الأول إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء بمنطقة آسيا الوسطى، عن طريق تدابير متنوعة لتيسير التجارة على المستويين الوطني والإقليمي. ويهدف المجال الثاني من المشروع إلى تحسين القدرة التنافسية التجارية في مجال الصناعات الزراعية الغذائية في بلدان برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا وإمكانية إدراجها ضمن سلسلة القيمة العالمية.

وفي إطار جهود تنفيذ البرنامج، ستنظم المؤسسة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين لفائدة السلطات الحكومية ومؤسسات دعم التجارة في الموضوع التالي، من شأنهما أن ترسي قاعدة لمزيد من الأنشطة المتوخاة في إطار البرنامج. وستعقب هذه البرامج التدريبية ورش وطنية تتعلق بتجارة وتمويل الصادرات لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان الأعضاء.

1-3 برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

إن التجارة البينية بين البلدان العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تعكس إمكانات التجارة بين المنطقتين. ونتيجة لذلك، اتفقت كل من المؤسسة، والبرنامج السعودي للصادرات، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على العمل سوياً لتطوير برنامج لتعزيز التجارة الإقليمية، بهدف تعزيز التجارة بين أفريقيا والبلدان العربية.

وقد كان إطلاق منتدى برنامج جسور التجارة بين البلدان العربية والإفريقية قد نظم بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في الرباط بالمملكة المغربية يومي 22-23 فبراير 2017.

ويهدف هذا البرنامج الذي وضعته المؤسسة بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، إلى تعزيز وزيادة التدفقات التجارية بين البلدان العربية من أفريقيا جنوب الصحراء وتوفير ودعم تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات، والربط بين الاقتصادات من خلال استحداث أنظمة النقل والإمداد، وتعزيز أدوات بناء القدرات الحالية ذات الصلة بالتجارة لزيادة وتنويع فرص التجارة والشراكة بين المنطقتين. وتشمل مجالات تركيز البرنامج ما يلي:

- دعم تنمية القدرات المؤسسية لمؤسسات دعم التجارة وشركات التصدير الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التدريب المتصلة بالتصدير والتجارة الدولية.
- دعم تنظيم منتديات الأعمال المتخصصة، وترتيب لقاءات بين أصحاب الأعمال، وإقامة المعارض الدولية، ومنصة معلومات الأعمال على الإنترنت للشركات.
- دعم إعداد الدراسات والتقارير ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود، والدعم اللوجستي وإمكانيات التجارة، إلخ.
- توفير تمويلات للتجارة وتسهيلات تأمين صادرات الشركات من كلتا المنطقتين.

وبعد إطلاق البرنامج رسمياً في فبراير، تم التأكيد على إنشاء هيكل حوكمة سليم على مستوى مجموعة البنك الإسلامي لدمج مختلف البرامج والمبادرات لمؤسسات المجموعة في إطار هذا البرنامج. إلى جانب ذلك، تبذل المؤسسة حالياً جهوداً لتنفيذ مختلف المشاريع والأنشطة، التي تشمل منظمات اجتماعات لرجال الأعمال، وإعداد برامج بناء القدرات لمؤسسات دعم التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تبادل الخبرات والمعرفة. وتعطى الأنشطة التالية أمثلة. ويجري تصميم أنشطة أخرى لتنفيذها في الفترة المقبلة:

- الاجتماع القطاعي لرجال الأعمال في مجال الأدوية والمعدات الطبية
- منتدى أعمال الوحدة الفنية لأغادير في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- مشروع التنمية التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا
- مبادرة تبادل الخبرات والمعرفة في غينيا "انتعاش القطاع الخاص في غينيا"

1-4 منتدى تنمية التجارة

يتمثل البرنامج الرائد الآخر في إطار برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة في منتدى تنمية التجارة، وهو مسعى لتأسيس منصة شراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف المنتدى إلى الجمع ما بين صانعي القرار في مجال التجارة وبين رجال الأعمال. ومن بين أهدافه أيضاً شرح القضايا والسياسات

المتعلقة بالتجارة للوصول إلى اتفاق مشترك حول الحلول الملائمة لمواجهة التحديات المشتركة للبلدان الأعضاء بالمنظمة، وكذلك تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تنمية التجارة، بينما يتيح في الوقت ذاته لرجال الأعمال فرص تأسيس شبكات تجارية من خلال الفعاليات الخاصة بالتوفيق ما بين مختلف الأعمال. هذا بالإضافة إلى توفير فرص تعليمية وتثقيفية من خلال فعاليات ودورات بناء القدرات. والمؤسسة الآن بصدد المراحل النهائية لإبرام اتفاقية شراكة مع البلد المضيف حيث ستعقد النسخة الأولى من المنتدى.

2. الشراكة من أجل تطوير القدرات التجارية والمعرفة

2-1 تدريب وتشغيل الشباب في مجال التجارة الدولية

يعد برنامج التدريب على الصادرات والتشغيل، الذي ينفذ في إطار برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية، مثالاً للكيفية التي تصمم بها المؤسسة برامج مستدامة وطويلة الأجل لتنمية القدرات مع شركائها. ويتولى تنفيذ هذا البرنامج مركز تدريب التجارة الخارجية بتمويل مشترك من مجلس التدريب الصناعي بمصر. وتعزز المؤسسة تكرار هذا البرنامج التدريبي في البلدان الأعضاء الأخرى في حالة رغبت البلدان المستفيدة في المساهمة في ميزانية المشروع.

ويهدف البرنامج التدريبي إلى صقل معارف الشباب ومهاراتهم ليصبحوا مختصين معتمدين في الصادرات ما سيمكنهم من الحصول على فرص عمل تنافسية في التجارة الدولية، وتأسيس شركاتهم الخاصة. وستنظم سلسلة من الدورات التدريبية لفائدة 1000 من خريجي الجامعات الجدد. وقد بدأ تنفيذ المشروع في مارس 2016 بالتوقيع على اتفاق شراكة بين المؤسسة ومجلس التدريب الصناعي بمصر بوصفه ممولاً، ومركز تدريب التجارة الخارجية بوصفه وكالة منفذة للمشروع وموفرة للتدريب.

وبعد إتمام برامج التدريب، سيجري تشغيل الشباب الخريجين في الشركات الخاصة التي تعمل حالياً في التجارة الدولية أو التي بصدد توسيع عملياتها في بلدان أخرى. وسيعزز البرنامج التدريبي ثقافة التصدير لدى الشركات وتحسين معرفتهم في المسائل المتعلقة بنوعية وتوحيد القياس، وقواعد التجارة المتعددة الأطراف، وتسويق الصادرات، والعلامة التجارية، وتطوير المنتجات وزيادة جودتها.

كما ستقدم سلسلة من الدورات التدريبية إلى 1000 من الخريجين الجدد في الجامعات. ويجري تنفيذ المشروع منذ مارس 2016. وخلال عام واحد، نظمت ستة برامج تدريبية، وأكمل 150 من الشباب بنجاح برامج تدريب. وكان ما يقرب من ثلث الشباب المدربين يعملون بالفعل من قبل الشركات، التي تشترك مع مركز تدريب التجارة الخارجية. وفي إطار البرنامج، يستهدف 1000 شاب تلقي التدريب. وتتوخى المؤسسة تكرار هذا البرنامج التدريبي في البلدان الأعضاء الأخرى إذا ساهمت البلدان المتلقية في ميزانية المشروع.

2-2 البرنامج الدولي لبناء القدرات التجارية وتعزيز دعم الوصول إلى الأسواق في السنيغال

يجري حالياً الإعداد لبرنامج تدريب بالتعاون مع المكتب الكندي لتيسير التجارة لدعم تنمية القدرات البشرية في مجال التجارة الدولية. وكان قد وقع اتفاق شراكة مع المكتب الكندي في 23 يناير 2017

في داكار في السنغال. وبدأ تنفيذ المشروع في مارس 2017. وقد أجرت بعثة تقصي حقائق في يوليو 2017 لتحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركة واحتياجاتها التدريبية. ونتيجة لذلك، سيجري تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي مخصص في نوفمبر 2017م.

ويهدف المكون الأول، وهو مكون تدريب المدربين، إلى إنشاء منصة للتدريب على الصادرات تنفذها الوكالة السنغالية لتنمية الصادرات وغيرها من مؤسسات دعم التجارة في السنغال. وبفضل هذا المكون، سيكون بمقدور الوكالة السنغالية ومؤسسات دعم التجارة المرتبطة تقديم مهاراتها التقنية في مجال التجارة الدولية، وستكون مزودة بقدرات تقدم خدمات الدعم والتدريب للمصدرين السنغاليين، والمصدرين الآخرين من مختلف القطاعات على نحو يساعد هذه الشركات على زيادة أنشطة الصادرات والإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر في السنغال.

ويركز المكون الثاني من المبادرة المقترحة على إعداد وتعزيز قدرات المؤسسات السنغالية الصغيرة والمتوسطة ومنتجاتها بكافة الأدوات اللازمة والمعرفية التي يمكن أن تسهم في نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الكندية بكفاءة وفعالية من أجل ضمان موقع ملائم مع بقية المنافسين وأن تكون مهيأة للاستفادة من فرص التصدير الجديدة التي قد تنشأ.

3-2 مبادرة تبادل الخبرات والمعرفة في غينيا: "إنعاش القطاع الخاص"

إن تبادل الخبرات والمعرفة آلية مجموعة البنك لتصميم المساعدة الفنية وتقديمها، حيث تيسر مجموعة البنك المعرفة ونقلها من بلد عضو لآخر. وقد اختيرت تونس بفضل خبرتها العريقة في دعم تنمية القطاع الخاص من خلال سياسات وبرامج حكومية مختلفة كبلد مزود، والتي تمثلها في هذا الوكالة التونسية للتعاون الفني. وتصمم المؤسسة حالياً مبادرة لتبادل الخبرات والمعرفة بالتعاون مع إدارة تطوير القدرات في البنك، وستتألف من المكونات التالية:

المكون الأول: الدعم المؤسسي الذي يهدف لمساعدة المنظمات المهنية المحلية التي تقدم الخدمات للمشغلين الاقتصاديين المحليين،

المكون الثاني: تطوير المنتجات والجودة التي تهدف لتقديم المساعدة لبعض المنتجين والمصدرين المختارين لمواءمة عرض صادراتهم إلى الأسواق الخارجية في مختلف المجالات.

المكون الثالث: البنية التحتية للتجارة التي تهدف لتقديم دعم فني للوزارات، وشركات الموانئ، وشحن البضائع، وهيئات المصدرين لتسهيل التجارة ورفع كفاءة العمليات التجارية.

- **المكون الرابع:** تيسير الحصول على تمويلات للتجارة من خلال بناء القدرات اللازمة للتجارة، ولا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ونتيجة لذلك، يتوقع أن يؤدي المشروع إلى تطوير القدرات التجارية والتسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة، من خلال تقديم دعم الجودة وتطوير المنتجات من جهة، وكذلك تبادل الخبرات

والمعرفة التونسية في خدمات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمها مؤسسة دعم التجارة التونسية.

ويُعدّ هذا المشروع من أوائل الأمثلة على تدخلات مجموعة البنك في مجال المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة التي ستنفذ في إطار برنامج جسر التجارة العربي الأفريقي الذي يتوافق مع الهدف العام لبرنامج تيسير إقامة شراكة تجارية وشراكة أعمال لبلدان مستهدفة في المنطقة.

2-4 برامج تنمية السلع الزراعية: البن، والقطن والتمور

تعتمد سبل كسب عيش ملايين الفقراء في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، على السلع الزراعية. وتشكل السلع الأساسية العمود الفقري لاقتصاداتها، كما تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي والعمالة. وبالمثل، يمثل قطاع الزراعة ما متوسطه 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، إذ يتراوح بين 50 و60% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من هذه البلدان، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً. ويشكل القطاع الزراعي أكثر من 40% من إجمالي القوى العاملة، ويصل في بعض البلدان إلى 85%.

لذلك، ظلت المؤسسة منذ إنشائها حريصة للغاية على دعم السلع الاستراتيجية في البلدان الأعضاء بتوسيع آليات تمويل سلسلة القيمة بأكملها. والآن، ولمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات التي تواجهها على طول سلاسل القيمة السلعية، تمزج المؤسسة بين تمويلات التجارة وبين دعم المساعدات الفنية لتنمية التجارة.

وقد صُمم أحد برامجها المتكاملة لتنمية السلع لدعم قطاع البن في اندونيسيا. ويتصدى برنامج تنمية الصادرات الإندونيسية من البن، الذي وضعته المؤسسة للتصدي للتحديات التي تواجهها صناعة البن الإندونيسية. ويشكل الحصول على التمويل أحد هذه التحديات التي ستدللها تمويلات التجارة المقدمة من المؤسسة. وفي إطار البرنامج، ستقدم المؤسسة 100 مليون دولار أمريكي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في غضون 3 سنوات من شأنها أن تعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وأن تجعل الأموال النقدية جاهزة لصغار المزارعين عائداً لمخاضهم.

وفي عام 2017، عملت المؤسسة على نحو وثيق مع شركائها المحليين لإعداد "خطة عمل خمسية لمركز تدريب مزارعي البن"، التي تستند على مرحلة التشاور مع أصحاب المصلحة التي تجربها منظمة غير حكومية محلية متعاقدة. وستنظم ورشة عمل للتحقق من خطة عمل مركز التدريب في الربع الأخير من عام 2017 بالتعاون مع الشركاء المحليين.

وسيكون مركز التدريب مركزاً للتميز في مجال زراعة البن مع حديقة مزارع البن ومزرعة البن، حيث ستتاح للمزارعين فرصة تطوير الخبرات بالتدريب الميداني. وإلى جانب ذلك، سيحصل المزارعون على تدريب على زراعة البن تشمل جوانب مختلفة من الزراعة. كما سيقدم مركز التدريب خدمات إضافية

مثل توفير شتول البن، واختبارات التربة والنباتات وخلافه. وسيجري ربط المركز بالمدارس الميدانية للمزارعين، حيث يقوم المزارعون الرئيسيون بتكرار التدريبات التي يتلقونها في المركز.

وعلاوة على ذلك، ستنظم المؤسسة فعاليات مماثلة للأعمال لتوفير الوصول المباشر إلى بعض وجهات التصدير الجديدة، وخاصة من البلدان الأعضاء في المنظمة. وعلى صعيد المراحل المتوسطة، تعتمد المؤسسة تصميم برنامج لتنمية قدرات الجمعيات التعاونية للمزارعين لتمكينها من الاضطلاع بدور فاعل في شراء المدخلات، والتسويق المباشر للبن وتصديره، والاضطلاع بعمليات ما بعد الحصاد، وإدارة مراكز التدريب.

تُعدّ منطقة غرب أفريقيا ثاني أكبر مصدر للقطن في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ إنشائها، قدمت مؤسسة التمويل الدولية تمويل سلسلة القيمة للقطن الأفريقي بمبلغ 938 مليون دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، تأتي بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (وهي بنغلاديش وتركيا وإندونيسيا) ضمن البلدان الخمسة الأعلى المستوردة للقطن. ومع ذلك، فإن العلاقة التجارية المباشرة بين البلدان الأعضاء ضعيفة ولكن هناك فرص كبيرة لتأسيس علاقات.

وفي هذا الاتجاه، نظمت المؤسسة، مع شركائها المحليين من غرب أفريقيا ورابطة القطن الأفريقية ومنسوجات الغزل والنسيج واتحاد القطن من بنغلاديش وإندونيسيا، اجتماعات لرجال الأعمال في مجال لقطن في دكا (بنغلاديش) وجاكرتا (إندونيسيا) في النصف الأول من أبريل 2017. وستيسر هذه الاجتماعات إقامة شراكة تجارية جديدة ومباشرة بين شركات غزل القطن في غرب أفريقيا، وصناعة النسيج والقطن في بنغلاديش وإندونيسيا. وفي إطار هذا البرنامج، تعتمد المؤسسة تقديم بعض برامج المساعدة التقنية لمعالجة بعض القضايا التي يواجهها المزارعون والتجار في زراعة القطن والحلج، ولا سيما فيما يتعلق بتلوث القطن. كما ستستهدف برامج المساعدة التقنية هذه أيضا زيادة الانتاج وزيادة نوعية زراعة القطن.

أما برنامج تنمية السلع الزراعية النشط الثالث، فقد شاركت المؤسسة منذ أبريل 2017 في تنمية قطاع التمور، في المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية. ويبلغ إجمالي إنتاج التمور في منطقة المدينة نحو 1.1 مليون طن. ويهدف المشروع إلى مساعدة المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء جمعيات تعاونية لتحسين الجودة والقدرات التسويقية لإضافة المزيد من القيمة إلى إنتاجهم. ويهدف المشروع أيضاً لدعم صورة مدينة التمور وتطوير هوية العلامة التجارية لها، وتحسين امتثال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوحيد القياسي، ومتطلبات الجودة في الأسواق الدولية والإقليمية.